الصناعة والتعليم

لن تكتمل مسيرة التقدم بغير إطلاق لقدرات الإنسان المصرى، وتحويل أكبر عدد من أبناء هذا الشعب إلى مشاركين بالعمل فى قضية زيادة الإنتاج، ولا شك أن مخرجات العملية التعليمية كما ونوعا هى أهم مدخلات القطاع الصناعى على الإطلاق، وهى محور تطوره والعنصر الحاكم فى قدرة الصناعة على المنافسة العالمية.

د.م. نادر رياض
www.naderriad.com

ولما كانت مسيرة التعليم الهندسى فى أى زمان ومكان لا تنفصل عن احتياجات الممارسات المهنية المصاحبة والمحفزة لها، لذا بات من الضرورى التوجه نحو الأخذ بعدد من الأسس قياسا على إيجابيات التجربة الفريدة للاتحاد الأوروبى فى إحداث توافق فى الأنظمة والمقررات وإمكانية نقل التطبيق إلى مصر، وهذا الموضوع على أهميته يطرح أسئلة تقليدية فى محاولة للسباحة عكس التيار نسألها بصوت عال: هل تخرج لنا المعاهد والكليات فنيا ومهندسا مستوفيا لاحتياجات الصناعة؟ كان خريجو كليات الهندسة المصرية معترفا بشهاداتهم بالخارج منذ عشرين عاما - لماذا لم تعد الجامعات الأوروبية تعترف بشهاداتنا الآن؟

ماذا علينا أن نفعل لنسترد ما فقدناه من اعتراف الجامعات المصرية من خريجى كليات الهندسة؟

لماذا تزداد حالات البطالة فى مصر بين خريجى كليات الهندسة؟ وما سبب هذه الظاهرة؟ وهل لها علاج؟

وفى الإجابة عن هذه الأسئلة الاستدلال على الموجه لمستقبل الصناعة فى مصر - لذا فإنه فى انتقائنا للنموذج الأوروبى فى مجال التعليم الهندسى حسن اختيار للنموذج لدراسته بغرض التوافق معه وذلك كما يلى: أولا: يجب على الكليات والمعاهد الفنية أن تحدث وتستحدث من المقررات والتخصصات ما يمكن أن يسمى حالة Harmonization مع البرامج التعليمية الأوروبية، من حيث المقررات، والمحتوى التعليمى، بل أكثر من هذا استعمال نفس الأرقام الكودية للمقررات الدراسية المتفق عليها عالميا، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى على المدى القريب إلى الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية بين الجامعات المصرية والأوروبية.

ثانيا: تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمى Academic Accreditation للمقررات والمدرسين القائمين على تدريس كل مقرر والمعامل والورش طبقا لمعيار عالمى.

من منظور المجتمع الصناعى فإنه توجد ضرورة ملحة بتوجيه كليات الهندسة لتدريس مقررات تتناول المواد التالية وهو ما يتم تدريسه حاليا فى الجامعات الأوروبية:

أخلاقيات المهنة وقائمة الدواعى والنواهى المهنية، تقنيات الميكنة الآلية، نظريات التجديد والإبداع، اقتصاديات الإنتاج، علوم تدوير المواد، علوم إدارة المشروعات، مكونات المبنى الصناعى ومرافقة.

ثالثا: الأخذ بنظام التخصص العام والتخصص الدقيق فى تأهيل الخريجين، خاصة المهندسين.

رابعا: أن يسمح النظام بتغيير التخصص العام أو الدقيق طبقاً لاحتياجات سوق العمل وذلك بالعودة للجامعة بعد التخرج لدراسة مقررات بعينها.

جريدة المصرى اليوم (صفحة 8) 18/ 2010/05 المصري اليوم